



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الـ ٣٠
مداخلة شفوية- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٢٩ سبتمبر ٢٠١٥

قدمها: كريم سالم

شكرًا سيدي الرئيس،

يتوجه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالشكر لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لاعتماده في مارس ٢٠١٥ القرار رقم ٣٠/٢٨ والخاص بتشكيل بعثة تحقيق حول انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، منذ شهريناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٤.

إن تصاعد دوامة العنف في ليبيا على نحو مستمر يعد نتيجةً لاستمرار الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة، وغياب الخطوات الجادة نحو خطة شفاقة لهيكلية وتدقيق المؤسسات الأمنية في البلاد، ومن ثم فلا مجال للحديث عن تعايش سلمي ومحاربة للتطرف العنيف في بلد يقوم على سيادة القانون، دون معالجة جادة لهذين العاملين.

المليشيات والجماعات شبه العسكرية التابعة لجميع الأطراف في ليبيا هي المسئولة عن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في كافة أنحاء ليبيا، بما في ذلك الهجمات العشوائية التي تستهدف المدنيين بشكل مستمر، ومن بينهم المدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والأطفال والأقليات والأجانب، فضلاً عن استهداف البنية التحتية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية. كما تشمل الانتهاكات هجمات موثقة على المرافق الطبية والوزارات والمحاكم والمطارات المستخدمة في الطيران المدني والمدارس والمؤسسات الإعلامية وحقول النفط.

ولقد تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف بتنظيم داعش)، بفضل تلك المواجهات العنيفة بين المليشيات المختلفة في ليبيا من توطيد أقدامه على أرض الواقع، ومهاجمة عدد من المدن الليبية تضمّنت بنغازي ومصراتة ودرنة وطرابلس.

إن تصاعد حدة العنف قد أفضى إلى تنامي الأزمة الإنسانية، فوفقًا للأرقام الأخيرة التي نقلها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مازال ١,٩ مليون مواطن ليبي في حاجة للرعاية الصحية الأساسية، في حين يواجه ١,٢ مليون شخص صعوبات جمة في الحصول على الغذاء.

إن متابعة نتائج البعثة بهدف ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جميع الجهات يعتبر ضرورة ملحة، تتأتى من خلال العديد من المسارات، من بينها المحكمة الجنائية الدولية، التي لديها ولاية

مفتوحة للتحقيق في جرائم دولية زُعم أنها ارتُكبت في ليبيا منذ عام ٢٠١١، بالإضافة إلى الاختصاص القضائي العالمي.

شكراً سيدي الرئيس